

يقص منها بحسب نقصانها ولا فرق في وجوب  
دية السن بين ان يقلوا مع الشيخ وهو كغير السن  
المهملة وسكون النون وانجام احكامها المستتر  
بالجمع او بكسر الظاهر منها دونه لان الشيخ تابع  
فاشبه الكف مع الاصابع ولو اذهب منفعة السن  
وهي باقية على حالها وجبت ديتها وخرج بتقيد  
الاملية الزاوية وهي المشاعية اي اخرجت عن  
سنت الاسنان الاصلية لمخالفة ثباتها لما ففيها  
حكومة كالاصبع الزاوية وتقيده الثامنة ما لو كسر بعض  
الظاهر منها ففيه قسطه من الارش وينسب المكسر  
الى ما بقى من الظاهر دون الشيخ على المذهب  
وتقيد المنقورة بالوقوع سن صغيرا وكبير  
لم يشترط ان يفسد المصنوع كما المنقورة  
وان لم يتبين احوال حتى مات فيها الحكومة وتقيده  
غير المتقلبة فان بطلت منعتها فيها الحكومة  
وحركة السن للكم المرض ان قلت بحيث لا تؤدى  
القلقلة الى نقص منعتها من بضع وغيره  
فكصحية حكمها بقا الجمال والمنفعة **ويجب قول**  
**عضو لا منفعة فيه** كاليد المشلا والذو الانشور ونحو ذلك  
كما اصبح الاصل حكوميا وكذا في كسر العظام لان الشرح  
لم ينص عليه ولم يبيته فوجب فيه حكومة وكذا

يجب

يجب في تعويض الرقبة والوجه وتسمو به وفي جلدت  
الرجل والكثرة اذا حلت المرأة فقيها ديتها لان  
منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما منفعة الدين  
وجما لهما بالاصابع وفي احداهما نقصان او اكتملة  
كما في الحرر المجمع السابق على راس الذي **تتبع**  
لو ضرب نذرا امرأة تستل بعق الشين وخيت  
ديته وان استرسل حكومة لان الثابت حر وجمال  
وان ضرب ثدي خنته فاسترسل بجيب فيه حكومة  
حتى يتبين كونه امرأة لاحتمال كونه رجلا فلا يجزه  
نقص بالاسترسال ولا يفوت به جمال فاذا بين امرأة  
وجبت الحكومة والحكومة جزء من الدية بنسبة  
الدية النفس كنسبة نقصان اجنابة من قيمة الجنب  
عليه لو كان زفقا بصفاته التي هو عليها بغير جنابة  
شاله جرحه فيقال كم قيمة الجنب عليه بصفاته  
التي هو عليها بغير جنابة لو كان زفقا فاذا قيل  
ماية فيقال كم قيمته بعد اجنابة فاذا قيل  
لنعمون فالنقاوت العشر فيجب عشر دية النفس  
وبعشر من الاصل اذ كان الجنب عليه حرا ذكرا  
مسلم لان الجملة مضمونة بالدية فتضمن بالدية  
الاجزاء بجزء مرتا كما في نظره ومن جيب المبيع **تتبع**  
تقدم ان اللحم اخذ بترتيب صور الاقسام